STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
المنتدى الإقتصادي اليمني

الحصاد الاقتصادي الأسبوعي

(9 -15) أغسطس 2025م

economicmedia
economicmedia.net

المحتويات

- مقدمــة 3
- أبرز الأخبـار والمؤشـرات 4-5
- تحليل الاتجاهات 6-8
- أســعار المشــتقات النفطيــة والمــواد الأساســية 9

أسعار الصرف 10

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الأسبوعية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية والمالية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين.

وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، المشتقات النفطية، والمواد الأساسية، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي. كما تقدم تحليلات مهنية ومعمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للصحفيين والباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

أبرز الأخبار والمؤشرات

الفريق التنفيذي التابع للجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، يعقد أولى اجتماعاته ويبدأ ممارسة مهامه في مصارفه وتغطية الطلبات المقدمة من البنوك وشركات الصرافة، وذلك بالسعر المقرر من اللجنة الوطنية والبالغ 1632,80 ريال يمني لكل دولار أمريكي و428 ريال يمني لكل ريال سعودي. ودعت اللجنة بدورها التجار والمستوردين إلى تقديم طلباتهم عبر البنوك وشركات الصرافة ليتم مراجعتها والبت فيها وفق الآلية المعتمدة.

البنك المركزي اليمني ينظم اجتماع مشترك بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية عدن، للقطاع الخاص المحلي بشأن تطبيق الآلية التنفيذية لعملية تغطية الواردات السلعية والبضائع من الخارج.

رئيس الحكومة اليمنية في عدن يوجه بإغلاق الحسابات الحكومية في البنوك التجارية وشركات الصرافة ومنع التعامل بالعملات الأجنبية في كافة المعاملات التجارية في البلد وحصرها على الريال اليمني فقط.

الشركة اليمنية للغاز تقول في بيان لها أن أسعار الغاز المنزلي في البلاد لا ترتبط بسعر العملة الأجنبية كونها سلعة محلية، موضحة أن تحديد سعر الأسطوانة يتم بموجب قرارات صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، ولا يمكن تعديلها إلا بقرارات مماثلة في إطار السياسة العامة للدولة. مشيرة إلى أن تكلفة الغاز تشمل إلى جانب سعر المادة نفسها، أجور النقل لمقطورات الغاز ورسوم «التحسين» التي تفرضها بعض السلطات المحلية في عدد من المحافظات، وأن الجبايات المختلفة في المحافظات تؤثر على سعر أسطوانة الغاز. كما أكدت أنها خفضت أجور النقل لكل مقطورة بمقدار 200 ألف ريال.

السلطات المحلية في عدن وتعز ومأرب وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية تقوم بتنفيذ حملات ميدانية للرقابة على الأسواق وضبط المخالفين والمتلاعبين بالأسعار والأوزان، وتضبط عدد من التجار ومالكي محطات الوقود المخالفين.

شركة النفط اليمنية - فرع عدن، تعلن تخفيضاً جديداً في أسعار المشتقات النفطية شمل البنزين المستورد والمحسن، إلى جانب مادة الديزل، وذلك بعد تحسن قيمة العملة الوطنية منذ نهاية يوليو الماضي حيث بلغ سعر الريال اليمني مقابل الدولار إلى 1618 بعد أن كان تخطى سعره 2900 للدولار الواحد خلال الأشهر الماضية وتحديدا في بداية يوليو 2025. ووفقاً لتسعيرة الشركة التي يبدأ سريانها من صباح الأربعاء 13 أغسطس، فقد أصبح سعر لتر الديزل للوكلاء وملاك المحطات 1140 ريالاً، على أن يباع للمستهلك بـ 1200 ريال، بعد أن كان سعره السابق 1550 ريالاً للتر، أي بتراجع 350 ريالاً. أما سعر لتر البنزين المحلي (المحسن)، فقد حُدد بـ 972,5 ريالاً للوكلاء، و1015 ريالاً للمستهلك، مقارنة بسعره السابق البالغ 1350 ريالاً للتر، مسجلاً انخفاضاً قدره 335 ريالاً. وبلغ سعر لتر البنزين المستورد 1140 ريالاً للوكلاء و1190 ريالاً للمستهلك، بعد أن كان 1550 ريالاً، بانخفاض 360 ريالاً.

محافظ البنك المركزي في عدن يصدر قرار رقم (20) لعام 2025، بشأن سحب ترخيص لفرع شركة الأحقاف للصرافة في عتق وإغلاق مقرها. كما أصدر القرار رقم (21) لعام 2025 بشأن سحب ترخيص منشأة ريدان للصرافة وإغلاق مقرها.

محافظ البنك المركزي في عدن يصدر قرار رقم 20 و21 و22 و23 لعام 2025م بشأن سحب التراخيص الممنوحة لعدد من شركات وفروع الصرافة المخالفة وإغلاق مقراتها. ليصل عدد شركات ومنشئات الصرافة المشمولة بقرارات سحب الترخيص والإغلاق النهائي إلى نحو 62 شركة صرافة وذلك منذ بدء قرارات البنك في 23 يوليو الماضي، ومن بينها 20 شركة صرافة تم إغلاقها بشكل نهائي وذلك حتى تاريخ 15 أغسطس 2025.

لجنة تمويل الاستيراد في عدن تقول إن عدد الطلبات المقدمة للمصارفة والتغطية الخارجية للواردات السلعية بلغ 91 طلباً خلال الفترة (10 - 14 أغسطس 2025)، بإجمالي مبلغ يعادل أكثر من 39 مليوناً و686 ألف دولار، وبلغ عدد الجهات المشاركة في تقديم الطلبات 15 بنكاً و3 شركات صرافة.

تحليل الاتجاهات

لتفسير ما حدث من تحسن في العملة اليمنية الريال هناك عدة عوامل بعضها سياسي وبعضها اقتصادي وفني. وسوف نستعرض في هذه النشرة بعض الأسباب السياسية التي كان لها دور فيما حدث، ثم الانتقال إلى الإجراءات الاقتصادية والفنية التي لعبت دورا مهمًا في ذلك التحسن في سعر الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي.

العوامل السياسية:

شكل التصعيد الذي قامت به جماعة الحوثي من خلال سك عملة جديدة « فئة مائتين ريال»، و «خمسين ريال » فرصة مهمة للبنك المركزي للشروع في إجراءات جدية في ضبط المضاربة بالعملة، والتخلص من قيود التي فرضت عليه سابقا فيما يتعلق بعدم التصعيد.

تزامنت خطوات البنك المركزي في عدن مع رغبة سياسية لدى قيادات السلطة الشرعية لاسيما قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي في إيجاد أي مخرج لتهدئة الأوضاع المضطربة لاسيما مع تصاعد الاحتجاجات في حضرموت وعدن وغيرها من المحافظات التي تحت سيطرتهم للمطالبة بتحسين الخدمات. وبالتالي كان هناك مصلحة مشتركة لكي يتم رفع الغطاء عن المضاربين بالعملة.

الاتفاق على ترتيبات بشأن التحويلات المالية من وإلى اليمن مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن جهود تجفيف منابع التمويل لجماعة الحوثي لاسيما عقب الاجتماع المشترك مع البنك المركزي اليمني والبنوك بهذا الخصوص في الرياض.

خشية المجلس الرئاسي بكافة مكوناته من انفلات الأوضاع وخروجها عن السيطرة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أتاح للبنك المركزي التحرك، بل وحظي بدعم جهوده في ضبط تداول العملة.

حاجة رئيس الوزراء الجديد سالم بن بريك إلى أي انجاز ملموس يستطيع أن يستعيد ثقة الشارع، لاسيما وأن تدهور سعر الريال ووصوله إلى ما يقارب 3 الاف ريال للدولار الواحد دفع الشعب اليمني للشعور بخيبة أمل في إدارته الجديدة.

كل تلك العوامل السياسية شكلت دافعا قويا للتحسن الذي حدث وبدأ على شكل إجراءات اقتصادية بسيطة، ولكن تدحرجت ككرة ثلج.

العوامل الاقتصادية :

إن أحد عوامل تدهور سعر الريال خلال الأشهر الماضية لم يكن الطلب الحقيقي على الدولار والسعودي وإنما كان نتيجة مضاربة بالعملة بالتالي فإن قيام البنك المركزي بإصدار عدد من القرارات لإغلاق شركات الصرافة التي مارست المضاربة خلق حالة خوف وترقب لدى الصرافين المضاربين. ويمكن وصفها بأنها كانت بمثابة شوكة في فقاعة المضاربة بالعملة. حيث وصل عدد شركات الصرافة وبعض فروعها المشمولة بقرارت إيقاف وسحب التراخيص إلى نحو 62 شركة ومنشأة صرافة منذ 23 يوليو الماضي ومن بينها نحو 20 شركة صرافة تم إغلاقها بشكل نهائي.

إعلان البنك المركزي تثبيت سعر الدولار والسعودي عند سعر محدد كان خطوة مهمة جعلت المضاربين يتجهون للمضاربة نحو الانخفاض وليس الارتفاع في السعر.

إعلان البنك المركزي عن لجنة تمويل وتنظيم الاستيرادات وصدور قرار حكومي بتشكيل اللجنة من أجل ضبط بيع العملة للمستوردين عزز من جدية البنك المركزي والحكومة للسيطرة على السياسة النقدية، لاسيما وأنه سيتم ربط عملية شراء العملة مع بوليصة الشحن الجمركي.

فرض رقابة ومتابعة على الكتل النقدية التي تمتلكها البنوك وشركات الصرافة شكل خطوة مهمم وعملية للتحكم بالنقد الأجنبي في السوق.

انتقال البنوك الخاصة من صنعاء إلى عدن وسيطرة البنك المركزي على كافة العمليات المالية لتلك البنوك أعطاه القدرة على ضبط السوق المصرفي والقدرة على اتخاذ إجراءات مهمة في إدارة السياسة النقدية.

خوف العديد من الشركات -التي تمارس المضاربة لصالح جماعة الحوثي بصنعاء او تنسق معها- من الوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية جعلها تحجم عن عمليات المضاربة بالسوق كما كان يحصل سابقا.

ساهمت القرارات الحكومية بعدم التعامل داخليا سوى بالريال اليمني في كافة المعاملات التجارية والخدمية في تعزيز الثقة بالعملة والحد من الطلب على الدولار.

منع فتح حسابات للمؤسسات الرسمية لدى البنوك الخاصة والصرف منها مباشرة وعدم توريدها إلى البنك المركزي ساهم في تعزيز قرارات البنك المركزي بالرغم أنها لم تصبح نافذة بصورة فعلية في العديد من المحافظات، لكن القرارات واضحة ومباشرة.

الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة في ضبط الأسواق بالتعاون مع نشطاء التواصل الاجتماعي لعبت دورًا مهما في لضغط من أجل عودة الأسعار بصورة تدريجية.

الخلاصة

خلاصة التحليل بأن التحسن هو نتيجة كل العوامل الاقتصادية والسياسية التي استطاعت أن تحد من عمليات المضاربة بالعملة، وتخلق حالة استقرار مؤقته للعملة، وقد يتحول ذلك التحسن المفاجئ إلى حالة من الاستقرار المستمر للعملة في حال استمرت الإجراءات التي تم الإعلان عنها بالإضافة إلى إصلاحات أخرى مطلوبة.
صحيح بأنه لا يوجد تحسن في مصادر النقد الأجنبي حتى الآن تدعم هذا التحسن النسبي لكن استمرار تلك الإصلاحات سوف يسهم في الحفاظ على الوضع الراهن في حال لم يتم ضخ كميات كبيرة من النقد المحلي والسماح للمضاربين بالعودة مجددا.
مجلس القيادة الرئاسي والحكومة بحاجة إلى جهد مضاعف لرفد خزينة الدولة بالنقد الأجنبي وتوحيد كل الأوعية الإيرادية سواء خارجية او محلية إلى خزينة البنك المركزي وترشيد النفقات والتوقف عن صرف مبالغ بالعملة الأجنبية غير الضرورية.

أسعـــــــار الوقـــــود

		عدن	صنعاء
بنزين	20 لتر	20300	9500
ديزل	20 لتر	24000	9500
غاز منزلي	20 لتر	10,500	9500

أسعـار السلع الأساسية

	عدن	صنعاء
دقيق السنابل (طحين) 50 كلغ	42000	12,800
كيس القمح (طحين) 50 كلغ	46000	12000
سكر السعيد 10 كلغ	13000	4200
أرز الريان 10 كلغ	23000	8250

أسعار صرف العملات

مقـــابل الريال اليمني

الأثنين 2025/8/15

العمـلـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي	1617	1634
ريال سعودي	425	428
صنعـــــــــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي	524	522
ريال سعودي	139	138.5

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركـــز الدراســـات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمـــات المجتمع المدني اليمنيـــة التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار, والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

https://economicmedia.net

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
٠٠٩٦٧-٤-٢٤٩٣٠٦